2021 | العدد 73

دراسات تنموية

التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي

د. عبد الحليم شاهين

سلسلة دراسات تنموية:

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آملين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي

إعداد

د. عبد الحليم شاهين*

العدد (73) 2021

* مدرس الاقتصاد الرقمي، والمدير التنفيذي لوحدة الابتكارات التربوية والتعلم عن بعد، ومنسق وحدة اللغة الانجليزية-كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الاسكندرية، البريد الالكتروني: halem@alexu.edu.eg

المحتويات

مقدمة..... 1

المبحث الأول: أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر التقليدي 3

المبحث الثاني: بعض نماذج ونظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر الحديث 14

الخلاصة 24

المراجع..... 26

مقدمة

يُعد موضوعي النمو والتنمية الاقتصادية من الموضوعات المهمة، التي زاد الاهتمام بها في العقود الأخيرة، سواء على مستوى التنظير الاقتصادي أو على مستوى الهيئات والمؤسسات الدولية أو على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي للدول بصفة عامة. كما تعتبر دراسة النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه من الأهداف الرئيسة لصانعي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار الاقتصادي؛ ذلك لأن النمو الاقتصادي يعتبر عنصراً أساسياً في التخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل المجتمع وتعزيز التنمية البشرية وتحقيق مستويات منخفضة للبطالة، كما يُعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل (UNDP, 1990)، ومن هنا كان الاهتمام بدراسة نظريات النمو والتنمية، التي تمهد الطريق لوضع السياسات المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويمكن تعريف **التنمية** بشكل عام بأنها عملية شاملة ومستمرة تعنى بتطوير جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة. على أن يراعى في ذلك أن تكون التنمية عملية مستمرة ومستدامة Sustainable، بمعنى أنها توفر احتياجات الجيل الحالي بدون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها (Brundtland, 1987)[1].

ويشير مصطلح **التنمية الاقتصادية** على وجه الخصوص إلى العملية التي يتم من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج باستمرار، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة. ويلاحظ أن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية، بل تتضمن أيضاً تغييرات مهمة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الاقتصادية تؤدى إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي بأكثر من معدل نمو السكان، ومن ثم زيادة نصيب الفرد منه، والذي ينعكس في زيادة الادخار وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي. وكل ذلك ينعكس في زيادة التقدم التكنولوجي وتحسن وسائل المواصلات ومستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة، وغيرها من مؤشرات التنمية الاقتصادية (الليثي، 2005)، وعليه، فإن التنمية الاقتصادية هي عملية ثقافية واجتماعية وسياسية وإدارية وليست اقتصادية فقط، وهي شيء ضروري لكل مجتمع إنساني وعملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة (أبو النصر، 2007)[2].

وقبل الحديث عن نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، يجب الإشارة إلى الفرق بين مصطلحي النمو Growth والتنمية Development، فهما يتفقان مع بعضهما في حدوث زيادة مستمرة وحقيقية في الناتج المحلي

---

[1] وذلك وفقاً لتعريف "برونتلاند" للتنمية المستدامة (Brundtland, 1987 p. 16)، حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة في الثمانينيات من القرن الماضي، في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بالأمم المتحدة بعنوان *"مستقبلنا المشترك"*.

[2] لمزيد من التفصيل حول مفهوم التنمية الاقتصادية (Todaro, et al., 2010 pp. 7-27)، (Robbins, 1968 pp. 3-5).

الإجمالي (ن.م.ج)، بيد أن هذه الزيادة قد تكون طبيعية أو عفوية في حالة النمو، بينما تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء في حالة التنمية الاقتصادية (نجيب، 2000). كما أن تلك الزيادة في حالة النمو تتأتى من تغيرات في عوامل الإنتاج – مثل العمل ورأس المال – أما التنمية الاقتصادية فهي أشمل وأوسع نطاقاً لكونها تتضمن النمو مصحوباً بتغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Haller, 2012)[3].

نخلص من ذلك، إلى أن **النمو** من الناحية النظرية يُعد من أهم المواضيع المرتبطة **بالتنمية الاقتصادية**، ذلك لأنه يعتبر من أهم المقاييس لتقييم أو قياس التنمية الاقتصادية، ولكنه يقيس الجانب الكمي Quantitative Side فقط للنشاط الاقتصادي. بينما التنمية الاقتصادية تكون أشمل فهي تتضمن التغيرات الكمية والهيكلية بالإضافة إلى التغيرات النوعية Qualitative Changes التي تحدث في الاقتصاد. وغالباً ما يشار إلى نظريات النمو عندما يتم الحديث عن الدول المتقدمة، ونظريات التنمية عندما نتحدث عن المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالدول النامية (Haller, 2012). فالتنمية في الدول النامية لا تعنى فقط تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي، وإنما ايضاً تحقيق العدالة الاقتصادية والمساواة والقضاء على الجوع والمرض وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من قيود التبعية الاقتصادية للخارج (العيسوى، 2000)، بالإضافة إلى التوسع في الحريات السياسية والديمقراطية.

التنمية الاقتصادية إذن هي عملية متعددة الأبعاد Multidimensional Process، تنطوي على تفاعلات بين الأهداف المختلفة للتنمية، كما تعتبر قضايا التنمية من القضايا المعقدة ومتعددة الأوجه Complex & Multifaceted، التي تسببت في ظهور كثير من النظريات والحجج والتفسيرات لكل من مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية (WB, 2000). وتتمثل أهداف التنمية في تحقيق النمو في (ن.م.ج) لكل فرد – النمو الاقتصادي – وتحسين نوعية الحياة وتحقيق تنمية مستدامة، إضافة إلى الأهداف الإنمائية للألفية The Millennium Development Goals (MDGs)، التي وضعت في مؤتمر قمة الأمم المتحدة في عام 2000، وهى أهداف محددة وقابلة للقياس وتتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع وتعميم التعليم الابتدائي، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتعزيز المساوة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحسن صحة الأمهات، ومكافحة الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (IMF, 2015).

ستحاول تلك الدراسة باختصار استعراض معظم المدارس والنظريات التي تعرضت **لمفهومي النمو والتنمية الاقتصادية، وفقاً للتسلسل التاريخي**. ويمكن تقسيم الدراسة إلى قسمين، أولهما سيكون "أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر التقليدي (من الفكر الإسلامي حتى الفكر الكينزي)" وهي الفترة التي غلبت عليها نظريات النمو الاقتصادي، كنظرية النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكينزية وغيرها من النظريات التي ركزت بشكل أكبر على التوازن بين الاستثمار والادخار، أما ثانيهما فسوف يتناول "أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر الحديث (من هارود-دومار حتى نظريات فشل التنسيق)"وهي الفترة التي غلبت عليها نظريات

[3] ترتبط التنمية الاقتصادية بفكرة التقدم، وتتضمن التطور من حالة لأخرى، ويعتبر النمو الاقتصادي عمودها الفقري (حامد، 2007).

التنمية الاقتصادية، كنظرية الدفعة القوية، والنمو المتوازن وغير المتوازن ونظرية التبعية الدولية. تلك التي ركزت أكثر على التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية. لذا تنقسم الدراسة إلى مبحثين هما:

- **المبحث الأول: أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر التقليدي.**
- **المبحث الثاني: بعض نماذج ونظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر الحديث.**

المبحث الأول: أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر التقليدي

مقدمة

عرفت نظريات النمو الاقتصادي تطوراً كبيراً بدءاً من إسهامات النظرية الكلاسيكية، وذلك من خلال نظرية آدم سميث وريكاردو ومالتس في النمو الاقتصادي، ومروراً بالفكر الماركسي والفكر النيوكلاسيكى والفكر الكينزي، لذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي في الفكر التقليدي، على النحو والترتيب الآتي:

1- الفكر الإسلامي.
2- الفكر الكلاسيكي.
3- الفكر الماركسي.
4- الفكر النيوكلاسيكى.
5- الفكر الكينزي.

أولاً: الفكر الاسلامي

يقوم الفكر الإسلامي على قواعد مشتقة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، بالإضافة إلى اجتهادات العلماء السابقين والمعاصرين. ولذلك يمكن القول إن المدرسة الإسلامية بدأت في عصر الرسول (صلى الله عليه وسلم) (632-570) وازدهرت من خلال الصحابة، يأتي على رأسهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن ابى طالب رضى الله عنهم، ثم بعدهم الفقهاء، يأتي على رأسهم الائمه الأربعة وهم أبو حنيفة ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل رضى الله عنهم، وأخيراً العلماء ولعل أبرزهم عبد الرحمن بن خلدون (1406-1332) والمقريزي (1441-1364)، حتى وصلت تلك المدرسة إلى قمة الازدهار في القرن الخامس عشر (يسرى، 2003).

يعتبر علم الاقتصاد بصفة عامة، والجزء المختص بالنمو الاقتصادي كأحد فروعه خاصة، من العلوم حديثة النشأة، التي بدأت تقريباً في القرن الثامن عشر بكتاب أدم سميث "ثروة الأمم". بيد أن الأفكار المتصلة بهذا

العلم سبقت ذلك بكثير، فالمشكلة الاقتصادية ومحاولة علاجها موجودة منذ نزول سيدنا أدم على الأرض. وبإلقاء نظرة فاحصة، يلاحظ أن العلماء المسلمين في العصور الوسطى قد تعرضوا لقضايا النمو ولا يمكن أن نجزم أنه كان مستهدفاً كفرع من فروع المعرفة بشكل مستقل، لأنه ارتبط إلى حد كبير بعلوم أخرى مثل الفقه والتفسير والحديث، لكنه أثرى الفكر الاقتصادي بعديد من الدروس التي يمكن الاستفادة منها في تلك القضايا.

وبشكل عام، يحث الإسلام على "عمارة الأرض"، وهو ما يعبر عنه في الاقتصاديات الحديثة بلفظ "التنمية الاقتصادية" (صقر، 1988). فقد اهتم الإسلام بالتنمية وأعطاها معني أعمق من ذلك وهو العمار "هو أنشأكم في الأرض واستعمركم فيها". فالتنمية في الإسلام هي طلب عمارة الأرض، وتعني تحقيق التوازن البيئي وتحسين المستوي الحضاري للحياة، كما تعتمد على أسس عقدية متعلقة بالتوحيد والربوبية والاستخلاف. ومن منطلق ذلك سيتم استعراض مختصر للفكر الإسلامي في قضايا النمو والتنمية. وسوف يتم البدء أولاً باستعراض مختصر لمدرسة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ثم عبد الرحمن بن خلدون باعتباره أبرز المفكرين الإسلاميين اللذين قد تناولوا قضايا النمو.

1- الرسول (صلى الله عليه وسلم) (570-632)

قام الرسول بعد هجرته إلى المدينة المنورة بإرساء بعض القواعد لمعالجة الفقر وتحقيق الرخاء الاقتصادي بها، التي تمثلت في التوزيع العادل للدخل والثروة، وبدأت بالمؤاخاة بين المهاجرين والانصار، وفرض الزكاة والحث على الصدقات والقرض الحسن، وتحريم الربا واستبداله بنظم أخرى قائمة على المشاركة في الربح والمخاطرة، وإقرار نظام المضاربة. كما أرسى قواعد لتنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة، من خلال إنشاء سوق جديد غير سوق اليهود، وحرية الدخول للسوق بدون قيد أو شرط – أهم مبادئ المنافسة الكاملة – ومنع الغش والغبن ومحاربة الاحتكار، وترك جهاز الأسعار يعمل بحرية، في ظل ظروف تنافسية، فلا يسمح بتدخل السلطة في هذا الجهاز إلا لحماية السوق من الممارسات الاحتكارية (يسرى، 2003)، (الموقد، 2014). كما عمل الرسول على توفير الموارد المالية لبيت مال المسلمين من خلال جباية الزكاة وتقسيم الغنائم والفيء، إلى جانب فرض الخراج على الأراضي المفتوحة، فضلاً عن سلوكه الاقتصادي في الاستهلاك والانفاق لسد حاجات أفراد المجتمع الإسلامي. والتأكيد على قيمة العمل وعمارة الأرض، ويدل على ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أحيا أرضاً مواتاً فهي له".

2- عبد الرحمن بن خلدون (1332 -1406)[4]

يُعد بن خلدون من الأوائل اللذين بحثوا قضايا النمو في إطار تحليلي، والنمو في رأيه هو عملية تراكمية مركبة، تتفاعل فيها العوامل المتنوعة من اقتصادية واجتماعية وجغرافية وسياسية وأيضاً عقائدية، وتتغير هذه

[4] تم الرجوع في ذلك إلى: (يسرى، 2001، ص ص 163-164)، (يسرى، 2003، ص ص 162-166)، (يسرى، 2006، ص ص 15؛17-19؛33-39)، (عبد المولى، 1989، ص ص 36؛47-48؛51-52؛54-55؛63-65)، (دنيا، 1993، ص ص 28-33؛38-39؛94-95؛114-122).

العوامل من فترة إلى أخرى محدثة تباطؤ في عملية النمو ثم توقفها ثم تدهورها، ثم تعود مرة أخرى محدثة تطوراً جديداً وهكذا (بن خلدون، 2004)، (دنيا، 1993).

وفى موضوع "الإنتاج"، يُعد بن خلدون من الأوائل اللذين تطرقوا للعلاقة بين تقسيم العمل والنمو[5]، فقد أوضح أن الفائض المتحقق من تقسيم العمل يؤدى إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الترف – الرفاهية الاقتصادية – كما بين أهمية عنصري الموارد الطبيعية ورأس المال في العملية الإنتاجية، إلا أنه شدد على أن لا قيمة لها بدون العنصر البشرى – عنصر العمل – باعتباره أهم عناصر الإنتاج. ومن ناحية أخرى، بين بن خلدون أن الإنتاج يشمل الجانب المادي (السلع) وغير المادي (الخدمات)، على غير كثير من الكلاسيك القدامى اللذين رأوا أن الإنتاج يقتصر على المفهوم المادي فقط. وفيما يتعلق بثروة البلاد فقد أكد أنها لا تقاس بكمية النقود[6]، وإنما بالقيمة الحقيقية للإنتاج، التي ترتبط في رأيه بالعمل.

وفى مجال مقارنة النمو الاقتصادي في بلد ما مع أخر، استخدم بن خلدون درجة العمران كمقياس أساسي للمقارنة، فهو يقارن أعداد السكان والانفاق في الأسواق وغيرها في كل بلد. كما أكد على أهمية العنصر البشرى كعامل مهم يعُبر عنه بحجم السكان، الذي ربطه بالنمو الاقتصادي، ففي رأيه أنه كلما ازداد عدد الساكنين في بلد ما، ازداد العمران والعكس، وبرر ذلك بأن السكان في سعيهم لإشباع حاجاتهم يفلحون الأرض ويقيمون الصناعات المختلفة ويشيدون المباني. كما أن له اسهامات رائعة في نظرية الريع، فقد أوضح أن زيادة السكان تتسبب في زيادة الطلب، ومن ثم ارتفاع الأسعار، وزراعة الأراضي الأقل خصوبة، وتزداد تكاليف الإنتاج فترتفع الأسعار وهكذا[7] (بن خلدون، 2004).

وقد أوضح ابن خلدون أن الحكومة العادلة ذات السياسة الرشيدة تؤدى إلى زيادة الإنتاج والعمران وذلك لا يتأتى إلا بتوفير الدولة الحريات السياسة وحماية الحقوق والممتلكات وتحقيق التكافل الاجتماعي وعدالة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع وتشجيعهم على العمل والإنتاج ومنع الاحتكار ومراقبة الأسواق وعدم تدخلها في التسعير إلا في حالات الضرورة. وقد ربط بن خلدون بين التقدم الاقتصادي وحرية المواطن، وتتمثل الحريات

---

[5] سبق بن خلدون أدم سميث بكثير في فكرة التخصص وتقسيم العمل، وأطلق عليها "التعاون وتوزيع الأعمال".
قال بن خلدون "أهل مدينة أو مصر إذا وزعت كلها على مقدار حاجاتهم وضروراتهم أكتفى بها الأقل من تلك الاعمال، وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف في حالات الترف وعوائده، وما يحتاج إليه غيرهم من أهل الأمصار، ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمته فيكون لهم بذلك حظ من الغنى" (بن خلدون، 2004، ص 32). بيد أن تلك الفكرة نوقشت من قبل مفكرين سابقين له، أبرزهم الغزالي، والأصفهاني، والدمشقي، والماوردي، وأفلاطون. وقد طورت تلك الأفكار على يد بن خلدون وأضاف إليها الكثير.

[6] وأختلف في ذلك مع التجاريين اللذين أجمعوا انها تقاس بما لدى الدولة من معادن نفيسة (ذهب وفضة).
قال بن خلدون "فأعلم أن الأموال من الذهب والفضة والجواهر والأمتعة، إنما هي معادن ومكاسب مثل الحديد والنحاس والرصاص وسائر العقارات والمعادن. والعمران يظهر بالأعمال الإنسانية ويزيد فيها أو ينقصها" (بن خلدون، 2004، ص 74)

[7] أشار بن خلدون إلى الريع التفاضلي قبل ريكاردو بعدة قرون، وذلك عند حديثه عن بلاد الأندلس، عندما ألجأ النصارى المسلمين إلى ساحل البحر، حيث الأرض الرديئة والمرتفعة التكاليف، وما ترتب على ذلك من ارتفاع أسعار القمح، واستفادة أصحاب الأراضي الأكثر جودة وحصولهم على دخل أعلى (بن خلدون، 2004، ص ص 36-37)، ما أطلق عليه بعدها ريكاردو "الريع".

السياسية في رأيه في عدم إذلال المواطن واستعباده وتوفير الاستقرار السياسي وحماية المجتمع من الانقلابات والاضطرابات.

إن المتفحص لما قدمه بن خلدون من اسهامات في الفكر الاقتصادي عامة والنمو الاقتصادي خاصة، لا يملك نفسه من الدهشة إزاء دقة وروعة وعمق هذا التحليل، ويحتاج إلى كثير من الجهد والتعمق في قراءاته الثرية، التي يمكن أن تخرج عديد من الدروس المستفادة. بيد أن أعماله في ذلك المجال لم تلق اهتماماً كافياً من قبل الغرب. ويؤخذ عليه أنه لم يتعرض إلى تلك الموضوعات تحت إطار مستقل، بل جاءت في إطار متصل للوقائع التاريخية وربطها بالأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وإجمالاً يمكن القول إن التنمية في الفكر الإسلامي تعتمد بشكل جوهري على الانسان، الذي يقع على عاتقه الدور القيادي في العملية الإنتاجية وعمارة الأرض[8]. وقد عرف البعض التنمية من المنظور الإسلامي بأنها "تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية وغير المادية" (يسرى، 2001).

ثانياً: الفكر الكلاسيكي[9]

ظهر الفكر الكلاسيكي[10]، في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر – أي في فترة الثورة الصناعية في أوروبا – ويعتبر سميث ومالتس وميل وريكاردو إضافة إلى ماركس، من أهم رواده، اللذين اهتموا بقضايا النمو على المستوى الكلى، وقضايا توزيع الدخل بين الأجور والارباح (Higgins, 1993).

1- أدم سميث: Adam Smith (1723-1790)

يُعد سميث أول من طرح موضوع التنمية الاقتصادية، وذلك في كتابه ثروة *الأمم Wealth of Nations* (Smith, 1976)، الذي يعتبر بداية لمرحلة جديدة من التحليل الاقتصادي، تميزت بالبعد عن الدوافع الشخصية

---

[8] يمثل الانسان في الإسلام أهم عنصرين من عناصر الانتاج الأربعة – عنصري العمل والتنظيم – فهو بمثابة الروح في هذا النشاط الانتاجي، أما العنصرين الآخرين – الموارد الطبيعية ورأس المال – فهما بمثابة الجسد في هذا النشاط، وجسد بلا روح لا قيمة له، وذلك على خلاف الفكر الوضعي في التنمية الاقتصادية، التي ركزت أكثر على عنصري الموارد الطبيعة ورأس المال، كما سنرى لاحقاً. ولمزيد من التفصيل حول التنمية الاقتصادية في المفهوم الإسلامي والنقد للفكر الوضعي (يسرى، 2001، ص ص 127-188).

[9] قبيل الحديث عن المدرسة الكلاسيكية، يجب الإشارة إلى ما يسمى "قبل الكلاسيك" Pre-classical، وهما التجاريين (المركنتاليون) واللذين أكدوا على أهمية الدور الاستراتيجي للتجارة، وضرورة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية. وأكد الطبيعيون الفيزيوراط) على دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي، كما انهم انتقدوا التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. أما الكلاسيك كما سنرى لاحقاً فقد اتفقوا مع الطبيعيين في أن التجارة نشاط غير منتج واختلفوا معهم في أن الزراعة هي وحدها النشاط المنتج.

[10] بدأت المدرسة الكلاسيكية من خلال أدم سميث Adam Smith (1723- 1790)، وطورت من خلال ديفيد ريكاردو David Ricardo (1772-1823)، وتوماس مالتس Thomas Malts. ويعتبر جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (1806 - 1873) أخر الاقتصاديين الكلاسيك، وبالطبع لم يتوقف تيار التغيير والتبديل في الفكر الكلاسيك بعده.

كما يعتبر ماركس من رواد المدرسة الكلاسيكية كما قال شومبيتر: " Marx must be considered a 'classic' economist and more specifically a member of the Ricardian group" (Schumpeter, 1954 p. 368).

والأخلاقية وبالاعتماد على أدوات التحليل المنطقي. وقد قام بمقارنة عملية التنمية الاقتصادية بين قارات دول العالم النامي الثلاثة: أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، بهدف التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وما هيه العوامل والسياسات التي تعوقه. ويقوم التحليل الاقتصادي لسميث على فكرة اليد الخفية Invisible Hand، بمعنى أن النظام الاقتصادي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً بدون تدخل الدولة الذي قد يعرقل النمو الاقتصادي، أي اتباع الحرية الاقتصادية.

وقد أكد سميث على أهمية تقسيم العمل Division of Labor وأنه الأساس لزيادة الإنتاجية، فتخصص العمال في أنشطة إنتاجية معينة بدلاً من القيام بأعمال انتاجية متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون فيه أن ينتجوا كمية أكبر بنفس الجهد المبذول. وبما أن التوسع في تقسيم العمل لا يأخذ مكانه إلا حينما يستطيع العمال استخدام المعدات والآلات المتخصصة، فإن الاقتصاد القومي في حاجة إلى التراكم الرأسمالي (الليثي، 2005).

وقد اعتبر سميث أن التنمية هي عملية متجددة ذاتياً Self-sustaining – وهي نظرة متفائلة –ففي ظل وجود التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يؤدى إلى زيادة الدخل، ومن ثم زيادة الادخار والاستثمار – تقسيم أكبر للعمل – وبالتالي زيادة الدخل بمقدار أكبر، وهكذا. وفى رأيه يتحقق تزايد الغلة في الأنشطة الصناعية، ويتحقق تناقص الغلة في الأنشطة الزراعية. إلا أنه أوضح أن ندرة الموارد الطبيعية توقف هذه العملية التراكمية للتنمية، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم ونمو السكان، تزداد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، ومن ثم تنخفض دخول أصحاب رأس المال، حتى تتلاشي المحفزات لتراكم رأس مال جديد، ويصل الاقتصاد إلى حالة الركود (Thirlwall, 2003)، (عجمية، وآخرون، 2004). وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية بين الدول، بين سميث أهمية قيام التجارة الحرة في زيادة ثروة المجتمع، كما بين مبدأ النفقات أو التكاليف المطلقة في التبادل التجاري بين الدول، حيث تتخصص كل دولة في انتاج السلعة التي تستطيع انتاجها بتكلفة أقل – ميزة مطلقة – وتبادلها بسلعة أخرى من دولة أخرى.

2- ريكاردو: David Ricardo (1772- 1823)

اعتبر ريكاردو أن النشاط الزراعي من أهم الانشطة الاقتصادية؛ ذلك لأن عنصر الأرض من وجهه نظره هو أساس أي نمو اقتصادي. وفى رأى ريكاردو توجد 3 جماعات اقتصادية رئيسة في نموذج التنمية هم الرأسماليون والعمال وملاك الأراضي.

وفي كتابه بعنوان *Principles of Political Economy and Taxation* (Ricardo, 1817)، اتفق ريكاردو مع سميث في أن عملية التنمية هي عملية متجددة ذاتياً، فهي تعتمد على التراكم الرأسمالي، الذي يعتمد بدوره على تحقيق الأرباح. وبالتالي لكي تبدأ تلك العملية يجب أن يكون معدل الربح موجباً بما يحفز الرأسماليين على ادخار جزء من دخولهم، ويحاولوا توسيع الانتاج عن طريق زيادة عدد العمال والمعدات، وهذا ما يدفع الأجور الحقيقية

للزيادة عن المستوي الطبيعي فينخفض معدلات الوفيات – نتيجة لتحسن الغذاء والصحة – وبالتالي يزداد حجم قوة العمل، بما يؤدى إلى زيادة التراكم الرأسمالي، وهكذا. ومن ثم فإن الرأسماليين لهم دور رئيس وفعال في عملية التنمية، ولا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. إلا أنه أوضح أن حالة تناقص الغلة Diminishing Returns في القطاع الزراعي، ومع استمرار عملية التنمية، تزداد صعوبة امداد السكان المتزايدين بالطعام، بما يفضي في النهاية إلى إيقاف عملية التنمية والوصول إلى حالة الركود، وبالتالي فإن عملية التنمية الاقتصادية عبارة عن سباق بين التقدم الفني والنمو السكاني (Thirlwall, 2000)، (الليثي، 2005).

ويعتبر قانون الأجور الحديدية Iron Law of Wages من الإضافات المهمة لريكاردو الخاصة بعملية النمو. ويتلخص هذا القانون في أن الأجور الحقيقية للعمال لن تزيد عن القدر الذي يتيح لهم معيشة الكفاف، ولو زادت أجور العمال أحيانا على هذا القدر فإن هذا يعتبر شيئاً مؤقتاً وسرعان ما ترجع إلى مستوى الكفاف مرة أخرى (Clunies-Ross, et al., 2009). فإذا افترضنا زيادة الأجور النقدية للعمال مع تناقص الغلة في الزراعة، ترتفع أسعار الغذاء، ويترتب على ذلك ارتفاع الريع الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي، ومن ثم تقل الأرباح ويصل الاقتصاد إلى حالة السكون Stationary. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية أدخل ريكاردو نظرية الميزة النسبية Comparative Advantage، فقد أوضح أن كل دولة يمكن أن تتخصص في انتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الاخرى وتقوم بتصديرها واستيراد السلع التي تتمتع الدول الاخرى فيها بميزة نسبية عنها.

3- روبرت مالتس Robert Malthus (1766-1834)

يشتهر مالتس بنظريته المعروفة بـ"نظرية مالتس للسكان" في كتابه *Essay on the principle of population* (Malthus, 1798)، وتتلخص في أن عدد السكان يتزايد بمتوالية هندسية Geometrical ratio كل ربع قرن، في حين يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف بمتوالية حسابية Arithmetical ratio خلال نفس الفترة مما يتسبب في عجز غذائي وانخفاض مستويات المعيشة، ومن ثم فإن وصول الاقتصاد إلى حالة الركود حتمي والسبب الرئيس في ذلك هو تناقص الغلة (Malthus, 1798). وكانت تلك بمثابة أراء تشاؤمية تتعلق بالنمو السكاني وأثره السلبي على النمو الاقتصادي.

ويعتبر مالتس من أهم الاقتصاديين اللذين تطرقوا إلى الطلب الفعال Effective Demand ودوره الفعال في عملية التنمية – قبل كينز– بينما اهتم الكلاسيك بقانون ساي للأسواق "Say's law of Markets" – كل عرض يخلق الطلب عليه – وفي رأي مالتس فإن عدم التوازن بين عرض المدخرات والاستثمار المخطط من قبل الرأسماليين يمكن أن يوقف عملية التنمية. كما أوضح الدور المهم للاستثمار في القطاع الصناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن زيادة التراكم الرأسمالي في ذلك القطاع هو الضمان الوحيد لتفادى حالة الركود السائدة في القطاع الزراعي (Thirlwall, 2003).

وإجمالاً يمكن القول إن الربح هو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي في النموذج الكلاسيكي للنمو. كما أنهم أقروا بحتمية الوصول للسكون في النهاية، وأقصى ما كانوا يفعلوه هو اقتراح وسائل تؤخر الوصول إلى تلك الحالة، ولم تعتمد مقترحاتهم على تدخل الدولة إلا في الحدود الدنيا. وهناك كثير من الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية من نظرية النمو الكلاسيكية، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة التركيم الرأسمالي[11].

غير أن التحليل الكلاسيكي بالغ في تشاؤمه فيما يتعلق بقانون تناقص الغلة الذي أطلق عليه مصطلح "Classical Pessimists"، فقد فشل في التنبؤ بمدي انتشار وقوة الثورة التكنولوجية، التي تغلبت على مشكلة تناقص الغلة، خاصة في الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي شهدت الثورة الخضراء Green Revolution. كما لم تنطبق النظرية المالتسية – الكلاسيكية – للسكان على الدول المتقدمة فقد انخفضت بها معدلات المواليد مع زيادة الدخول (Thirlwall, 2000)، (الليثي، 2005).

ثالثاً: الفكر الماركسي

شهد القرن الثامن عشر والتاسع عشر مجموعة من الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كالثورة الفرنسية (1789-1799) وإعلان الاستقلال الأمريكي (1783) وأحداث الثورة الصناعية في بريطانيا – تقريباً بداية من 1760 – وما تبعها من هجرة العمالة من الريف إلى الحضر واستغلال الطبقة الرأسمالية لهم. كل تلك التطورات كانت بمثابة أرض خصبة لظهور الفكر الاشتراكي في الاقتصاد[12] (يسرى، 2003).

كارل ماركس Karl Marx (1818-1883):

في كتابه الشهير *Das Kapital*[13] (Marx, 1867)، اتفق ماركس مع معظم الكلاسيك بأن السبب الأساسي للأزمة – الذي يعيق عملية التنمية – هو انخفاض الأرباح، لكنه اختلف معهم وانتقدهم بشدة في توضيح أسباب هذا الانخفاض، فبينما أوضح الكلاسيك أن ذلك يعزى إلى انخفاض معدل التقدم التكنولوجي وندرة الموارد الطبيعية، فضلاً عن سريان قانون تناقص الغلة في الزراعة، رأى ماركس أن الأسباب الكلاسيكية السابقة ما هي إلا أسباباً ظاهرية، وأن المشكلة الحقيقية تكمن في النظام الرأسمالي نفسه، الذي يقوم على مجموعة من التناقضات – بين العمال والرأسماليين – تؤدى إلى حدوث تقلبات اقتصادية حتى تصل في النهاية إلى انهيار النظام.

وجوهر المشكلة في رأيه يتمثل في عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع، فالتقدم التكنولوجي يؤدى إلى طرد المزيد من العمال من العمل نتيجة لإدخال آلات جديدة، وبالتالي زيادة البطالة التكنولوجية

---

[11] لمزيد من التفصيل حول مدى استفادة الدول النامية من التجربة الكلاسيكية (يسرى، 2003).

[12] يعتبر المفكر الفرنسي سان-سيمون Saint-Simon (1760-1825) والمؤرخ السويسري دي سيسموندى Jean Charles de Sismondi (1773-1842) والاقتصادي الألماني فردريك ليست Friedrich List (1789-1846) من الرواد الأوائل للفكر الاشتراكي. ويعد الفيلسوف الألماني هيجل Hegel (1770-1831) من أبرز الشخصيات المؤثرة في الفكر الاشتراكي عامة والماركسي خاصة.

[13] الذي نُشر في ألمانيا باللغة الألمانية عام 1867، ونشر الإصدار الأول له باللغة لإنجليزية عام 1887.

Technological Unemployment، ويظهر ما يُسمى بالجيش الصناعي الاحتياطي The Industrial Reserve Army وتنخفض أجور العمال الذين بقوا في العمل ويسود أجر الكفاف. ومع محاولة الرأسماليين المحافظة على أرباحهم عن طريق إطالة يوم العمل وخفض الأجور لتصبح أدني من مستويات الكفاف، يزداد الوضع سوءاً، ورغم وجود هذه الأشكال من الاستغلال Exploitation، يفشل عديد من الرأسماليين ويخرجون من الميدان، نتيجة المنافسة بين الرأسماليين بعضهم البعض، وينضموا إلى طبقة العمال، بما يؤدى إلى مزيد من الأزمات، وكل ذلك يفضي في النهاية إلى انهيار النظام الرأسمالي (Clunies-Ross, et al., 2009)، (Thirlwall, 2003)، (الليثي، 2005)[14].

هناك انتقادات عدة وجهت لماركس منها، فشل تنبؤاته بشأن البطالة التكنولوجية، وليس ذلك فقط، فقد ازدادت الأجور الحقيقية للطبقة العمالية[15]، وزادت قوتهم بسبب النقابات العمالية، واستمرت عملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم استمر التقدم الصناعي في إنجلترا وفرنسا ومعظم دول غرب اوروبا الرأسمالية، ولم ينهار النظام الرأسمالي كما تنبأ من قبل. كما أن هناك خلط بين مفهوم الأجور النقدية والحقيقية، فزيادة الأجور النقدية نتيجة لاختفاء فائض العمل – العمل يصبح أكثر ندرة – لا تعني بالضرورة زيادة الأجور الحقيقية، كما أن زيادة الأجور الحقيقية يمكن أن ترجع إلى زيادة الإنتاجية، ولا تؤثر بالضرورة على فائض القيمة المحقق. وأخيراً فإن ماركس مثل غيره من الكلاسيك لم يبرز أهمية التقدم الفني في القطاع الزراعي الذي يكفي للقضاء على آثار تناقص الغلة في ذلك القطاع (Thirlwall, 2000)، (Higgins, 1993).

رابعاً: الفكر النيوكلاسيكي (التقليدي القديم)[16]

بينما كان الاهتمام الأول للكلاسيك هو موضوع النمو الاقتصادي، وكيف أن توزيع الدخل في الاجل الطويل يؤثر عليه، وهو ما طوره وناقشه ماركس بعدهم، جاءت المدرسة النيوكلاسيكية لتقلل من ذلك الشأن وتجعل اهتماها الأول هو عملية توزيع الموارد الاقتصادية من خلال ديناميكية الاقتصاد الحر، والتركيز أكثر على التحليل الجزئي للاقتصاد، فقد اعتقدوا أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتم بشكل تلقائي. وقد نما ذلك الفكر خاصة بعد فشل تنبؤات الكلاسيك وماركس كما تم الإيضاح سابقاً فلم تصل تلك الاقتصاديات إلى حالة الركود التي توقعها الكلاسيك، أو حالة الانهيار التي توقعها ماركس (يسرى، 2003).

---

[14] الانهيار يعقبه زوال الرأسمالية للأبد، من وجهة نظره، وليس بسبب الركود الاقتصادي وأن هناك من الوسائل الاقتصادية ما يمكن الاقتصاد من تأجيل أو تخفيض حالة الركود كما استنتج الكلاسيك. ولتوضيح النموذج في شكل رياضي وتفصيلي أكثر: (Higgins, 1993 pp. 77-85).

[15] باستثناء فترة أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات، التي كان من الممكن ان تؤدى البطالة إلى نتائج خطيرة ولكن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي – السياسات الكينزية – أنقذت النظام الرأسمالي من الانهيار.

[16] يطلق عليه Traditional (Old) Neoclassical Theory. ويعتبر الاقتصادي الفرنسي كورنو Cournot (1801-1877)، والاقتصادي الألماني فون ثنن (1783-1850)، والكاتب الألماني هيرمان جوشن Hermann H. Gossen (1810-1858) من الرواد الأوائل للمدرسة النيوكلاسيكية. ثم تبعهم عديد من المدارس النيوكلاسيكية، كالمدرسة الفرنسية (لوران) لليون ڤالراس Leon Walras (1834-1910) والمدرسة النمساوية لبوهم بافرك Bohm-Bawerk (1851-1914) وكارل منجر Carl Menger (1840-1921) والمدرسة السويدية لويكسل K. Wicksell والمدرسة البريطانية لألفريد مارشال Alfred Marshall (1842-1924) والمدرسة الامريكية لجون بيتس كلارك J. Clark.

1- ليون ڤالراس Leon Walras (1834-1910)

عرف ڤالراس النمو بأنه "نقص الندرة" الذي يعنى ارتفاع مستوى المعيشة، وقد اهتم في تحليله للنمو الاقتصادي بالتراكم الرأسمالي والنمو السكاني. وانتقد بشدة نظرية ريكاردو عن النمو الاقتصادي، واقترح تدخل الدولة لإصلاح نظام الملكية والاسعار، وفرض ضريبة على الزيادة في قيمة الإيجارات للأراضي – التي ترتفع في ظل النمو الاقتصادي – وكل ذلك للتأكيد على دور الدولة في تحقيق التوزيع العادل Distributive Justice لأفراد المجتمع، ولضمان تحقيق المنافسة الكاملة. وبالتالي هاجم فالراس مذهب الحرية الاقتصادية المطلقة Laissez-Faire وسعى إلى التوفيق بين الليبرالية ممثلة في الكلاسيك والنيوكلاسيك – الفلسفة الفردية Individualism – والاشتراكية ممثلة في الماركسيين – الفلسفة الجماعية Collectivism – (يسرى، 2003).

2- الفريد مارشال Alfred Marshall (1842-1924)

يُعد مارشال من أبرز الاقتصاديين النيوكلاسيك. وفي كتابه المعروف *Principles of Economics* (Marshall, 1920)، ناقش مسألة النمو الاقتصادي وكانت له نظرة تفاؤلية، فعملية التنمية في رأيه مستمرة ومتجددة بسبب التقدم التكنولوجي، الذي يكون كفيلاً بالقضاء على أية ضغوط ركوديه قد تفرضها ندرة الموارد الطبيعية، وقد يترتب على ذلك بطالة مؤقتة لبعض العمال، غير أن الأثر الصافي هو زيادة الطلب الإجمالي على العمل وليس خفضه كما اعتقد الكلاسيك وماركس[17]. كما قدم مارشال فكرة الوفورات الخارجية External Economies، فكل نمو في صناعة مهما كانت صغيرة تؤدى إلى سلسلة من ردود الأفعال، التي تؤثر بدورها على عديد من الصناعات الأخرى، حيث يؤدى النمو الاقتصادي في قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، وبالتالي فإن النمو في رأيه هو عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل (Marshall, 1920).

وبإلقاء نظرة عامة، يلاحظ أن معظم الاقتصاديين النيوكلاسيك اتفقوا مع الكلاسيك في التأكيد على أهمية التركيم الرأسمالي والتركيز على تقسيم العمل وحرية التجارة في عملية النمو. بيد أنهم اختلفوا معهم في أمور كثيرة، يذكر منها، أنهم لم يفسروا التغيرات السكانية كجزء من تحليل عملية التنمية – كما أقر الكلاسيك – كما رأوا أنه ليس بالضرورة أن يكون المدخر هو المستثمر، فرجال الأعمال يستطيعوا الحصول على السلع الانتاجية عن طريق الاقتراض، وأفراد المجتمع يمكنهم الادخار عن طريق شراء السندات، كما يلعب معدل الفائدة وفقاً للتحليل النيوكلاسيكى دوراً أساسياً في تحديد الاستثمار. وهناك كثير من الانتقادات الموجهة للتحليل النيوكلاسيكى، لعل

[17] وقد برر مارشال ذلك بإن إحلال الاله محل العامل في الاجل القصير سوف يعوض عن طريق النمو في الطلب على العمال في صناعات السلع الرأسمالية والصناعات الثقيلة. وأكثر من ذلك فقد رأى أن المكاسب المتحققة من تخفيض النفقات الإنتاجية الناتجة عن ادخال التكنولوجي واحلال الالة محل العامل سوف توزع على جميع العاملين في الأنشطة الاقتصادية من واقع ميكانيكية السوق الحر وليس فقط على الرأسماليين كما اعتقد ماركس، وبالتالي البطالة التكنولوجية المؤقتة لا تمثل مشكلة.

أبرزها التركيز على المشكلات الاقتصادية في الأجل القصير، والمناداة بالاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وقد أدى الكساد العالمي في الثلاثينيات إلى انتقادات واسعة لتلك المفاهيم.

3- تحليل شومبيتر Schumpeter (1883-1950)

قدم شومبيتر أفكاراً أساسية لنظريات النمو الاقتصادية في كتابه *Theory of Economic Development* (1911)، واكتملت أفكاره في كتابه *Business Cycles* (Schumpeter, 1939)، الذي يعتبر بمثابة تحليل نظري وتاريخي وإحصائي للعملية الرأسمالية، والفكرة الرئيسة فيه أن العملية الرأسمالية هي بالضرورة دورية Cyclical.

ولم يقتنع شومبيتر بتفسيرات النظرية النيوكلاسيك عن النمو، فقد اتفق مع ماركس[18]، في أن عملية النمو تتم بطريقة مفاجئة، ناتجة عن تدفقات غير منتظمة[19]. وفى ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، يحتاج الاقتصاد الى المنظم Entrepreneur، لأنه أكثر قدرة على تحمل مخاطر الانتاج التي لا يمكن التأمين ضدها، كما إنه يقوم بإدخال الابتكارات[20] Innovations في الاقتصاد. وبالتالي المنظم في رأيه له دور قيادي في عملية التنمية في ظل النظام الرأسمالي (الليثي، 2005).

وقد تشاءم شومبيتر بشأن مستقبل النظام الرأسمالي[21]، ففي رأيه كلما ازداد نجاح الرأسمالية، ازداد اقترابها من نهايتها[22]. بيد أن تنبؤاته بنهاية النظام الرأسمالي ليست مبنية على أسس قوية، فلم يحل النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي، بل على العكس فإن الاشتراكية هي التي انهارت، ومن ناحية أخرى فإن نموذج شومبيتر لا يتناسب مع ظروف الدول النامية بسبب اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي ووجود عديد من العقبات فيها، كالزيادة السكانية، والنقص في عنصر المنظمين. كما بالغ شومبيتر في أهمية الابتكارات في العملية التنموية، واستند في مناقشته على الابتكارات العظيمة منذ أكثر من مائتي عام، التي كانت لها ظروف مختلفة عن الواقع الحالي لتلك الدول. كما تعتبر نظرية شومبيتر مساهمة في تحليل دورة الاعمال بدلاً من أن تكون مساهمة في تحليل التنمية الاقتصادية، وقد أقر شومبيتر أن العمليات الرأسمالية هي عملية دورية ولكنه لم يقدم أي تفسير منظم للاتجاهات[23] (Higgins, 1993)، (الليثي، 2005).

---

[18] يجب التنويه إلى أن شومبيتر لم يتفق مع الافكار الماركسية، ولذلك استخدم الافكار وأدوات التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكية.

[19] مثل النمو الذي حدث نتيجة التوسع في السكك الحديدة في القرن التاسع عشر والكهرباء في القرن العشرين.

[20] وتتمثل في ادخال سلع جديدة واستخدام طرق انتاج جديدة – خلق شيء جديد في الأسواق – ومن ثم فإن الشخص الأكثر أهمية في عملية التنمية هو ذلك الذي يوجه استخدام الأرصدة الاستثمارية وليس الشخص الذي يمده بها – لا يشترط أن يكون المنظم مدخراً.

[21] ويمكن توضيح استنتاجات شومبيتر التشاؤمية من خلال النموذج الرياضي له بتفصيل أكثر: (Higgins, 1993 pp. 90-96).

[22] ولا يكون ذلك بمؤامرة أو عوامل خارجية، وإنما بعوامل من داخلها، بسبب تناقص مقدرة رجال الاعمال على الامساك بالقيادة في الحكومات الرأسمالية فتنخفض مقدرتهم على التحكم في عمالهم، وبالتالي ينهار المنظم ومن ثم يمكن أن ينهار النظام الرأسمالي ويحل محله النظام الاشتراكي – لكنه لم يجزم بذلك.

[23] عامل شومبيتر الاتجاه على أنه مفهوم ثابت ومجرد خط مرسوم يمر بنقط الانقلاب لمنحني يظهر نمط الدورات التجارية، ولكن ما الذي يحدد ما إذا كان هذا الاتجاه لأعلي أو لأسفل أو أفقي.

خامساً: الفكر الكينزي

في العشرينيات من القرن الماضي وتحديداً في عام 1929، اجتاح الاقتصاد العالمي ما يعرف بالكساد العظيم Great Depression، واستمرت البطالة الإجبارية في الارتفاع بشكل مخيف، ولم تكن مؤقتة – كما اعتقد الكلاسيك – وفى تلك الفترة وخصوصاً بعد الكساد العظيم، ظهر كتاب *النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود The General Theory of Employment, Interest, and Money*، لكينز (Keynes, 1936). الذي وجه انتقادات شديدة للتحليل الكلاسيكي وبخاصة فيما يتعلق بفرضية التوظف الكامل والمنافسة الكاملة، ففي رأيه قد تكون هناك بطالة إجبارية في الأجل الطويل بسبب انخفاض مستوى الطلب الفعال وحالة جمود الأجور Wage Rigidity [24]. ولذلك يرى كينز ضرورة تدخل الدولة بأدواتها، وذلك للحفاظ على الطلب الفعال عند مستوى التوظف الكامل؛ لأن مستوى التوظف الكامل لا يتحقق بطريقة تلقائية، وهذا على عكس ما أقره قانون ساي الكلاسيكي[25].

كما استعان كينز بفكرة المضاعف Multiplier والمعجل Accelerator في شرح آليات نمو الدخل القومي. وكيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار، والاستثمار يؤثر بدوره على الدخل ومستوى التوظف، ويستمر رجال الاعمال في الاستثمار طالما أن معدل العائد أكبر من معدل الفائدة، غير أنه كان يرى عدم فاعلية سعر الفائدة في حث الاقتصاد على النهوض من الكساد خاصة في منطقة فخ السيولة، ولذا كان يرى عدم فاعلية السياسة النقدية وسعر الفائدة، ومن ثم على الدولة أن تتدخل لزيادة الانفاق العام وخفض الضرائب. كما أنه اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، على غير النيوكلاسيك اللذين اعتبروا أن الادخار دالة في سعر الفائدة أولاً ثم الدخل ثانياً (Froyen, 2009)، (حمدي، 2007).

وقد لاقت الأفكار الكينزية بصفة عامة، قبولاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا واليابان خلال فترة الأربعينيات وحتى نهاية الستينيات من القرن العشرين – الفترة التي ظهر فيها معدلات عالية للنمو ومعدلات تضخم وبطالة منخفضة في تلك الدول – (رمزي، 1986). وعلى الرغم من أن تلك الأفكار تم توجيهها لعلاج مشكلات الدول المتقدمة وأهمها مشكلة الركود العالمي والبطالة المزمنة، إلا أنها اتسمت بالعمومية وتناسق أجزائها وعناصرها، مما جعلها مفيدة في التعامل مع مشكلات النمو أثناء الحرب العالمية الثانية، وجعلتها أيضاً صالحة للتعامل مع مشكلات الدول النامية، بعد إجراء بعض التعديلات عليها. لكن يعاب على التحليل الكينزي أنه أولى اهتماماً لكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، فقد اهتم بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة، ومن

[24] والشواهد العملية تدل على أن نسبة من العمال يصبحون في حالة بطالة إجبارية خلال الركود دون أن تنخفض الأجور النقدية، بمعنى أنهم قادرون على العمل ويرغبون فيه، ولكنهم لا يجدون وظائف عند معدلات الأجور الجارية بالرغم من بحثهم الجدي، ومعنى هذا أن الأجور ليست مرنة، ولذلك علل كينز ظهور البطالة الإجبارية بحالة جمود الأجور.

[25] قانون ساي للأسواق: حالة التوظف الكامل هي الوضع الطبيعي للاقتصاد القومي ولا فائدة من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ثم لم يخبرنا إلا بالقليل بشأن كيفية دفع عملية التنمية، ولذلك تم تطوير التحليل السابق من الكينزيين الجدد وأبرزهم (هارود – دومار) (Higgins, 1993)، وهو ما سيتم استعراضه في المبحث القادم.

المبحث الثاني: بعض نماذج ونظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر الحديث

مقدمة

بعد الحرب العالمية الثانية – أي منذ منتصف القرن العشرين من القرن الماضي – أخذت مسألة النمو والتراكم الرأسمالي منعطفاً جديداً، حيث زاد الاهتمام بها من جانب الحكومات والاقتصاديين، وبخاصة في الدول النامية. وظهر مفهوم التنمية الاقتصادية، التي تغطى نطاقاً أوسع وأشمل من الاقتصاديات التقليدية، لأنها تغطى معظم المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للدول النامية. لذلك تُعد دراسة **التنمية الاقتصادية** كفرع من فروع علم الاقتصاد من **الدراسات الحديثة نسبياً**. وسيحاول هذا المبحث استعراض المدارس الفكرية الحديثة التي تعرضت للنظريات الرائدة للنمو والتنمية الاقتصادية، التي يمكن استعرضها في الآتي:

1- نموذج هارود – دومار.
2- نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن.
3- نموذج سولو النيوكلاسيكى للنمو.
4- نظرية المراحل الخطية.
5- نظريات التغيير الهيكلي.
6- نماذج الثورة على التبعية الدولية.
7- نماذج الثورة النيوكلاسيكية المضادة.
8- نظرية النمو الحديثة.
9- نظرية فشل التنسيق.

أولاً: نموذج هارود – دومار

نشر الاقتصادي البريطاني هارود Roy F. Harrod في عام 1939 مقالة بعنوان *An Essay in Dynamic Theory* (Harrod, 1939)، الذي طور فيه التحليل الكينزي المتعلق بالنمو، ونفس الأفكار وضعت في وقت لاحق ولكن بشكل مستقل على يد الاقتصادي الأمريكي دومار Evsey Domar في مقالة له بعنوان *Expansion and Employment* (Domar, 1947).ولذلك يرتبط ذلك النموذج باسمي الاقتصاديَّيْن "هارود-دومار"[26]، والذي أوضح الدور المزدوج للاستثمار في عملية النمو، حيث إن الاستثمار يولد الدخل – أثر الطلب – ويعزز الطاقة

[26] يندرج نموذج (Domar – Harodd)، تحت (الكينزيون الجدد New-Keynesian).

الانتاجية من خلال زيادة رصيد رأس المال – أثر العرض – كما بينا أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، ويقوم ذلك النموذج باختصار على تلك المعادلة:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{c}$$

حيث (Y): الدخل القومي، (s): الميل المتوسط للادخار. ويشير الجانب الايسر من المعادلة إلى معدل النمو في (ن.م.ج)، الذي يرتبط مباشرة وطردياً بمعدل الادخار القومي، وذلك في ظل افتراض غياب الحكومة، وبالتالي لكي يحدث النمو يجب أن يتم ادخار واستثمار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي GNP (Todaro, et al., 2010).

ويُعد نموذج هارود – دومار من أشهر نماذج النمو في الأربعينيات من القرن الماضي، الذي استخدم على نطاق واسع في الدول الاوربية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية، وقد قدم ذلك النموذج نقطة الانطلاق لمناقشات مهمة للنمو الاقتصادي، لاقت اهتماماً كبيراً لمدة ثلاثة عقود على الأقل (بين منتصف 1950 – 1980) (Thirlwall, 2000).

لكن يُعاب على ذلك النموذج أنه افترض بعض الافتراضات التي لا تنطبق على الدول النامية – هذا منطقي بحكم إن ذلك النموذج صُمم خصيصاً للدول المتقدمة – مثل افتراض التوظف الكامل، وعدم تغير الأسعار ومعدلات الفائدة، والاقتصاد المغلق – لا يوجد تعامل مع العالم الخارجي – وعدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية – تجاهل أثر البرامج الحكومية على النمو الاقتصادي – وغيرها من الافتراضات التي تجعل من عملية التنمية أقرب الى التجريد النظري منها إلى الواقع في تلك الدول. كما أن محددات النمو في ذلك النموذج لتلك الدول – كالادخار – ضئيلة نظراً لانخفاض دخلها القومي.

ثانياً: نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن[27]

1- النمو المتوازن Balanced Growth

ترجع نشأتها إلى الاقتصاديين روزنشتين-رودان (Rosenstein-Rodan, 1943)، ونيركس (Nurkse, 1953)، اللذان أكدا على ضرورة توجيه دفعة قوية Big Push إلى جميع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، والاستثمارات في رأس المال الاجتماعي، وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة

[27] لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع للآتي:
(Todaro, et al., 2010 pp. 163-171)، (Clunies-Ross, et al., 2009, pp. 111-115)، (Meier, 1984 pp. 361-368).

Vicious Circles المؤدية للفقر، وتحقيق التوازن في كل المجالات[28]، ولذلك يطلق عليه الأسلوب الشامل. وقد انتقدت تلك النظرية في أنها تفترض عدة افتراضات غير متوفرة في الدول النامية، فالطلب بها منخفض بسبب انخفاض الدخول، كما أن مرونة عرض الموارد الانتاجية بها صغيرة، ومن ثم فإن الدفعة القوية ستؤدى إلى زيادة التكاليف بمعدلات تفوق معدلات زيادة الطلب بما يؤدى إلى انخفاض الأرباح.

2- النمو غير المتوازن Unbalanced Growth

ترجع تلك النظرية إلى الاقتصادي ألبرت هيرشمان (Hirschman, 1958)، الذي رأى أنه من الأفضل أن تأخذ الخطوات الضخمة للاستثمار فقط في عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل. وبالتالي فهو ينطوي على حد أدنى من التوازن في مختلف المجالات، ولذلك يطلق عليها أيضاً الاسلوب الانتقائي Selective Approach. وقد تفادت تلك النظرية كثير من الانتقادات التي كانت موجهة إلى نظرية النمو المتوازن، بيد أنها افترضت بعض الافتراضات غير المنطبقة على الدول النامية، منها أن تلك الدول تستطيع تحديد أولويات الاستثمار وتوجيه الموارد الاقتصادية إلى القطاع الرائد Leading Sectors، وهذا من الصعوبة بمكان خاصة في ظل تشوهات جهاز الأسعار وضعف الإدارة بها، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو بقية القطاعات التابعة لها. ويرى البعض أن الحل الأفضل للدول النامية هو التوسط بين الاسلوبين السابقين، بمعنى الدخول في كل المجالات الاقتصادية ولكن بخطوات كبيرة ضخمة في مجالات مختارة.

ثالثاً: نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو

يُعد نموذج سولو النيوكلاسيكى للنمو (Solow, 1956)، أشهر النماذج النيوكلاسيكية للنمو خاصة ومن أشهر نماذج النمو الاقتصادي بصفة عامة. فهو يعتبر نقطة الانطلاق لمعظم التحليلات الخاصة بالنمو الاقتصادي[29]، وبالتالي فهو نموذج ضروري لفهم نظريات النمو. وهو بمثابة امتداد مباشر لنموذج هارود – دومار، ولكنه يختلف عنه بإدخال عنصر إنتاجي إضافي، وهو العمل إلى معادلة النمو الاقتصادي ومتغير مستقل ثالث، هو المستوى التكنولوجي، كما أن سولو افترض إمكانية الاحلال بين العمل ورأس المال – على عكس هارود ودومار – الذي رأى ثبات مزج عناصر الإنتاج. ويوضح نموذج سولو كيف يتأثر الدخل والاستهلاك لكل عامل بمعلمات هيكلية Structural Parameters، هي معدلات الادخار والاستثمار والنمو السكاني. وهو نموذج ديناميكي به وصف صريح لعملية التراكم الرأسمالي من خلال الادخار والاستثمار، لأنه وفقاً للنموذج يلاحظ أنه بين أي

[28] لتحقيق الدفعة القوية يجب توافر شرطان، أولهما ضرورة وجود برنامج شامل وضخم للاستثمار يزيد من الدخول بمعدل كبير في الاقتصاد القومي كله وبالتالي يزداد الطلب على عديد من المنتجات. وثانيهما ضرورة أن يكون الطلب على عديد من المنتجات كبيراً لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج وذلك لجني وفورات كبيرة للحجم في عدة مجالات انتاجية.

[29] حتى النماذج التي تختلف جذرياً عن سولو، في كثير من الأحيان يمكن فهمها من خلال مقارنتها بنموذج سولو.

فترتين فإن رصيد رأس المال (k) سوف يزداد بالفرق بين الاستثمار الاجمالي واهلاك رصيد رأس المال الأصلي (Romer, 2012)، (Todaro, et al., 2010)[30].

وتعتبر دالة انتاج كب – دوجلاس (Cobb, et al., 1928) الأكثر استخداماً في النموذج النيوكلاسيكي، وبخاصة في نموذج سولو، ويمكن توضيحها بالشكل الرياضي الآتي:

$$Y = A\,K^{\beta_1}\,L^{\beta_2}$$

(Y): الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product.

(K): عنصر رأس المال البشرى والمادي، (β_1): مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال.

(L): عنصر العمل، (β_2): مرونة الناتج بالنسبة إلى العمل.

ووفقاً للمعادلة السابقة يحدث النمو في الناتج المحلي الإجمالي بسبب حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار، أو حدوث زيادة في عنصر العمل عن طريق التعليم مثلاً، أو حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

وعلى الرغم من نجاح نموذج سولو في توضيح عديد من الجوانب المهمة للنمو الاقتصادي، أهمها إيضاح الدور الأساسي لمعدل التغير التكنولوجي في عملية النمو، إلا أنه عانى من قصور نتيجة اعتباره هذا المعدل متغير خارجي Exogenous، ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت. وبالتالي في ظل غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية، فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه إلى النمو الصفري Zero Growth، ومن ثم لم يستطع سولو تفسير مصادر النمو في الاجل الطويل (Todaro, et al., 2010). وقد ازداد الهجوم على ذلك النموذج خلال أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، خاصة مع زيادة حدة أزمة ديون العالم النامي وعدم مقدرة تلك النظرية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة، وظهر ما يعرف بنموذج النمو الداخلي ليعالج تلك المشكلة كما سيلاحظ فيما بعد (Clunies-Ross, et al., 2009).

[30] أحياناً يطلق عليه نموذج "Solow – Swan"، الذي طور على يد سولو (Solow, 1956)، وسوان (Swan, 1956)، في نفس العام. وهو نموذج نمو خارجي أيضاً، ولكنه ركز على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل من خلال التراكم الرأسمالي والعمل (النمو السكاني) والإنتاجية وذلك في إطار الاقتصاديات النيوكلاسيكية، كما أنه أوضح دور وأثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي كعنصر متبقى. وهناك أيضا نموذج للاقتصادي جيمس ميد (Meade, 1961)، الذي استخدم نفس الفرضيات التي استخدمها سولو-سوان. لكنه أوضح ان معدل نمو الناتج (معدل النمو الاقتصادي) هو محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو هي معادلة النمو لمخزون رأس المال – مرجح بالناتج الحدي لرأس المال – ومعدل نمو السكان – مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل – ومعدل النمو التكنولوجي.

رابعاً: نظرية المراحل الخطية[31]

منذ عام 1950 وحتى أواخر عام 1960، ظهر بعض الاقتصاديين اللذين رأوا أن عمليات التغير الاقتصادي تمر بمراحل عديدة. ولعل أشهرهم الاقتصادي الأمريكي روستو Walt W. Rostow (1916-2003) في كتابه المعروف *The Stages of Economic Growth* (Rostow, 1960)، الذي تصور أن عملية التنمية هي عملية تدريجية تتم من مرحلة إلى أخرى ولكن لا تتم بطريقة تلقائية، حيث تجهز كل مرحلة لما بعدها[32]. وقد أوضح أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي، هي:[33]

1- **مرحلة المجتمع التقليدي Traditional Society**:[34] هو مجتمع بدائي بسيط يعتمد بصورة أساسية على القطاع الزراعي كمصدر للدخل، ويلعب فيه نظام الأسرة دورًا رئيساً في التنظيم الاجتماعي، وبالتالي فهو مجتمع يسوده انتاج منخفض جداً للفرد بسبب تخلف التكنولوجيا السائدة، وهذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبياً، وتتميز بالبطء الشديد.

2- **مرحلة التمهيد للانطلاق Preconditions for Take-Off**:[35] تُستحدث خلالها تغييرات مهمة في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، حيث تظهر نخبة جديدة يدخرون ويتحملون مخاطر الابتكارات ويزداد معدل التكوين الرأسمالي، وتزداد الاستثمارات في القطاع الزراعي بما يؤدى إلى خلق فائض يمكن استخدامه لتمويل التوسع الصناعي. بيد أن هذه التغيرات تحدث على نطاق محدود وبمعدل بطيء، وذلك بسبب الوسائل التقليدية في الإنتاج وسيطرة القيم الاجتماعية التقليدية.

3- **مرحلة الانطلاق Take-off**:[36] وهي المرحلة الحاسمة والحرجة في عملية النمو، حيث تتميز هذه المرحلة بحدوث ثورة سياسية[37]، وثورة صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج كاستخدام التكنولوجيا

---

[31] وتعرف بـ "The linear – Stages Theory". ويعتبر الاقتصادي الألماني فردريك ليست Friedrich List (1789-1846) من الأوائل اللذين تحدثوا عن فكرة المراحل التاريخية للنمو وهي: 1- المرحلة البدائية، 2- مرحلة نشاط الرعي، 3- مرحلة النشاط الزراعي، 4- مرحلة النشاط الزراعي-الصناعي، 5- مرحلة النشاط الزراعي-الصناعي-التجاري. ولمزيد من التفاصيل (Shafaeddin, 2000 pp. 5-9). وتبعه ماركس (1818-1883) والذي رأى ان التاريخ على صورة دورة هي الثورة، والتطور أو النمو المتعاظم ثم بروز المقاومة للتغيرات الهيكلية وأخيراً التفسخ والانحطاط ثم الثورة مرة أخري، كما اعتبر أن التنمية "ظاهرة حتمية" تمر بها الدول مرحليًا، والمسألة فقط أن هناك دولاً بدأت قبل الأخرى في السياق الزمنى للتنمية.

[32] هذه المراحل، كما يراها روستو، ليست سوى تجريدات عامة لظروف موضوعية تاريخية، من هنا كان الفارق بينها وبين المراحل الماركسية. واما النمو الاقتصادي وما يرافقه من تحول في المؤسسات غير الاقتصادية فلا يرى روستو انه يعبر عن حتمية علاقة سببية من جهة العامل الاقتصادي وحده، كما يعلل الفكر الماركسي ايضاً

[33] لمزيد من التوضيح حول مراحل النمو الاقتصادي لروستو يمكن الرجوع للآتي:
(Rostow, 1960)، (Todaro, et al., 2010 p. 111)، (Higgins, 1993 pp. 174-182)، (الليثي، 2005، ص ص 162-169)، (عجمية، آخرون، 2007، ص ص 150-158).

[34] سادت هذه المرحلة في الدول الأوربية في العصور الوسطى.

[35] بدأت هذه المرحلة في بريطانيا وبعض الدول الأوربية في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.

[36] مرت بريطانيا بهذه المرحلة خلال الفترة (1773 - 1802)، والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1843 - 1860)، وألمانيا خلال الفترة (1850- 1873).

[37] بمعنى انتقال الحكم السياسي إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية.

الحديثة، وتظهر الصناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوفورات الحجم، كما يزداد معدل الاستثمار الصافي من 5% إلى أكثر من 10% من الدخل القومي، وتغطى تلك المرحلة حوالي عقدين أو ثلاثة.

4- **مرحلة الاندفاع أو الاتجاه نحو النضوج Drive to Maturity**:[38] تنتشر القطاعات الرائدة في كل القطاعات الرئيسة في الاقتصاد القومي، كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، بالإضافة إلى زيادة رأس المال البشري بالمجتمع وارتفاع مستوى أدائه، وأخيراً ارتفاع معدل نمو الدخل القومي بمعدل يفوق معدل نمو السكان، وتدوم تلك المرحلة لأربعة عقود تقريباً.

5- **مرحلة الاستهلاك الوفير High Mass Consumption**:[39] وهي تمثل أرقى مراحل النمو، حيث تتجه القطاعات الرائدة خلال هذه المرحلة نحو انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية، وتزداد مستويات الدخول بدرجة كبيرة[40]، كما تزداد الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، وتنخفض ساعات العمل المتوسطة وتزداد الاستفادة بأوقات الفراغ في مجالات الترفيه.

هناك بعض الانتقادات التي وجهت لنموذج روستو، منها فشله في إثبات صحة المراحل التاريخية، فتقسيمه لمراحل النمو ينطوي على تعميمات واسعة تقوم على مشاهدات تاريخية، وقد يفهم من تحليل روستو أنه ينبغي أن تمر المجتمعات خلال تطورها بهذا التتابع، وهو الأمر الذي يصعب تحققه في الواقع العملي. كما أن الشواهد التاريخية تدل على أنه ليس من الضروري أن تسبق مرحلة التهيؤ للانطلاق مرحلة الانطلاق[41]. ومن ناحية أخرى فإن مرحلة الاستهلاك الوفير لا تمثل تسلسل تاريخي، حيث إن هناك دولاً دخلت هذه المرحلة قبل أن تبلغ مرحلة النضوج، مثل استراليا وكندا (Todaro, et al., 2010)، (عجمية، وآخرون، 2007).

خامساً: نظريات التغيير الهيكلي

تركز نظريات التغيير الهيكلي Structural – Change Theories، على الآلية التي تتحول بها هياكل الاقتصاديات المتخلفة من التركيز الشديد على القطاعات التي تعيش على حد الكفاف كالقطاع الريفي، إلى التركيز أكثر على القطاع الصناعي والقطاع الخدمي – أي القطاع الحضري.

ويعتبر نموذج لويس Arthur Lewis والذي قُدم في مقالة بعنوان *Economic Development with Unlimited Supplies of Labour* (Lewis, 1954)، واحداً من الاسهامات الأكثر تأثيراً في اقتصاديات التنمية، تلك

---

(38) مرت هذه المرحلة في بريطانيا في عام 1850، وفي الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1900، وفي ألمانيا وفرنسا في عام 1930، وبدأت تظهر منذ نهاية القرن العشرين في مجموعة دول النمور الأسيوية.

(39) يرى روستو أن أولى الدول التي وصلت إلى هذه المرحلة هي الولايات المتحدة الأمريكية في حوالي عام 1920، ثم بريطانيا في عام 1930، واليابان وغرب أوربا في عام 1950.

(40) لدرجة أن تصبح عندها الضروريات كالغذاء، والسكن، والكساء لا تمثل الأهداف الرئيسة لدي الأفراد بالمجتمع.

(41) ففي مرحلة التمهيد للانطلاق يؤكد روستو على التحول الزراعي والاستثمارات الضخمة في أشكال رأس المال الاجتماعي، ثم يشير في مرحلة الانطلاق إلى محفز مهم مثل ابتكار صناعي ضخم، وفى الواقع يمكن تحقق كل ذلك في نفس المرحلة.

التي ركزت على التغير الهيكلي Structural Transformation، بما يعرف بالاقتصاديات الثنائية Dualism. ورغم انسجام تلك النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، وأهميتها في التركيز على التداخل بين التنمية الزراعية والصناعية، إلا أنه يصعب انطباقها على واقع الدول النامية، ذلك لأنها تتطلب بعض الفروض الصعبة التي لا تتوافر فيها غالباً. فعلى سبيل المثال افترضت النظرية وجود فائض عمل مستمر في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، وهذا واقعياً غير صحيح فأغلب الدول النامية تعاني من وجود بطالة سافرة في القطاع الحضري أكثر بكثير من الريفي، بالإضافة إلى صعوبة توفر الموارد الكافية لاستكمال عملية تحويل العمال من مثل توفير المساكن والمدارس لهم ولأسرهم وتكاليف المعيشة الأكثر ارتفاعاً في المناطق الحضرية. كما انها افترضت ثبات مستوى الأجور الحقيقية في القطاع الحضري، ولكن بعض الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية لوجود نقابات عمالية لها قدرة تساوميه عالية، كما أنه من الصعوبة بمكان اقتطاع أيه زيادة في انتاج العامل الزراعي، خاصة في ظل غياب القيود الضريبية في تلك الدول، وبالتالي يقوم العمال بزيادة الاستهلاك فينخفض الادخار المطلوب لدفع عملية التنمية (Todaro, et al., 2010)، (الليثي، 2005).

كما يعتبر نماذج تشينرى Hollis B. Chenery أيضاً من الإضافات المهمة لنماذج التغيير الهيكلي، الذي قام بدراسة عدد من نماذج التنمية في دول العالم النامي بعد الحرب العالمية الثانية، في شكل بيانات قطاعية وسلاسل زمنية عند مستويات مختلفة من الدخل[42]، ودراسة الانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي والتغير في طلبات المستهلكين من التركيز الشديد على السلع الضرورية والغذائية إلى الرغبة في السلع الصناعية والخدمات المتنوعة (Todaro, et al., 2010).

سادساً: نماذج الثورة على التبعية الدولية

ظهرت نماذج الثورة على التبعية الدولية The International-Dependence Revolution، في السبعينيات من القرن الماضي[43]، كنتيجة لفشل نماذج التغير الهيكلي والمراحل في تفسير أسباب تخلف الدول النامية. وقد رأت أن دول العالم النامي بها عديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والمؤسسية بالإضافة إلى تبعيتها للدول الغنية، والتي تجعلها في وضع أكثر سوءاً، وتنبثق من تلك النماذج 3 تيارات فكرية هي (Todaro, et al., 2010):

1- **نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة The Neocolonial Dependence Model:** ويُعد بمثابة تطور غير مباشر للفكر الماركسي (الماركسيين الجدد Neo-Marxist). اللذين رأوا أن مشكلات الفقر في دول العالم

---

(42) لعل منها دراسة بعنوان *Industrialization and Growth, The Experience of Large Countries*، التي ناقشت العوامل المشتركة لتجربة عدد من الدول النامية الكبيرة في التصنيع والنمو، التي قدمت إلى مؤتمر الاكاديمية الصينية للعلوم، بهدف وضع إطار مقارن لتقييم أداء الاقتصاد الصيني (Chenery, 1982).

(43) ظهرت في تلك الفترة أيضاً – تحديداً عام 1972 – ما يعرف بنموذج حدود النمو The Limits to Growth، الذى قدم بواسطة نادى روما Club of Rome، وأشارت تلك الدراسة أنه إذا استمرت معدلات النمو السكاني في التسارع وزيادة التلوث البيئي ونضوب الموارد الاقتصادية وتدني إنتاج الغذاء، سيؤثر سلباً على معدلات النمو بما سيؤدى إلى وصول معدلات النمو إلى نهايتها خلال المائة سنة المقبلة، وانهيار النظام العالمي بحلول منتصف القرن الواحد والعشرين، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع لأصحاب تلك النظرية في كتابهم "حدود النمو" (Meadows, et al., 1972).

النامي تؤول بشكل كبير إلى هيمنة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات عليها والاعتقاد بأن الاستثمار الأجنبي في تلك الدول له أثار سلبية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ومن ثم فإنه على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي التي كانت ترى أن التخلف ينتج بسبب مشكلات داخلية مثل عدم كفاية الاستثمار أو الادخار وغيرها، فإن ذلك النموذج يرى أن التخلف ظاهرة خارجية External Phenomenon تقع مسئوليتها بالدرجة الأولى على الدول المتقدمة (Hein, 1992).

2- **نموذج المدخل الزائف The False-Paradigm Model:** يرى أن ما يعطى من نصائح من قبل الخبراء للدول النامية معظمها يكون خاطئ وغير مناسب؛ ذلك لأن معظم هؤلاء الخبراء يكونوا من الدول المتقدمة ويعملوا بالوكالات والمنظمات الدولية، وهذا يمثل نوع من التحيز، بالإضافة إلى أنهم قد يقوموا بعمل نماذج اقتصادية وقياسية معقدة ورائعة، ولكنها لا تصلح ولا تتناسب مع الدول النامية، وبالتالي تفشل هذه النماذج في إحداث تنمية في تلك الدول.

3- **فرضية التنمية الثنائية The Dualistic-Development Thesis:** تظهر بوضوح في الدول النامية من خلال تركز الثروة في أيدي فئة قليلة من المجتمع داخل نفس الدولة، وظهور القطاع المتقدم والقطاع المتخلف.

وما يميز النماذج السابقة أنها نجحت في توضيح جزء مهم من أسباب تخلف دول العالم النامي، فشل ما سبقها من نظريات في تفسيره، ولكن يُعاب عليها أنها لم تقدم حلولاً كافيه لكيفية تحقيق تلك الدول للتنمية.

سابعاً: نماذج الثورة النيوكلاسيكية المضادة[44]

تعرف بالنيوليبرالية Neoliberalism، التي انتشرت بقوة في الثمانينيات من القرن الماضي، وقد انتقدت بشدة تفسيرات نموذج التبعية السابق، فقد بررت حالة التخلف الاقتصادي في الدول النامية بسياساتها المحلية Domestic Issues، الناجمة عن التدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي بما ينتج عنه تشوهات سعرية، وسوء تخصيص الموارد، وانتشار الفساد (Meier, 2000).

وترتكز تلك النماذج على ثلاثة مداخل، مدخل السوق الحر Free Market Approach، مدخل الاقتصاد السياسي الجديد New Political Economy Approach، والمدخل الصديق للسوق Market-friendly Approach. لذلك فهي ترى أن تلك الدول تحتاج إلى تقليص دور التدخل الحكومي، من خلال مذهب الحرية الاقتصادية المطلقة Laissez-faire (Market Fundamentalism)، بما يؤدى إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو

[44] التي تسمى بـ "The Neoclassical Counter-Revolution". وهي فكر أيديولوجي مبني على الليبرالية الاقتصادية – المكوّن الاقتصادي لليبرالية الكلاسيكية – الذي يمثل تأييداً للرأسمالية المطلقة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد (Wikipedia, 2015). وقد ظهرت في الثمانينيات، وقت أن صعدت القوى السياسية المحافظة للحكم في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا.

الاقتصادي، وخير مثال ناجح على التوجه لحرية الأسواق هي كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة (Todaro, et al., 2010).

ثامناً: نظرية النمو الحديثة

أدى الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل إلى فشلها في إعطاء تفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر التاريخ للاقتصاديات حول العالم. وقد برزت نظرية النمو الحديثة The New Growth Theory، أو ما يعرف بنموذج النمو الداخلي Endogenous Growth Model في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، كرد فعل للانتقادات التي وجهت لنموذج سولو للنمو، فهي تحاول تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي GNP، الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكى لسولو – بواقي سولو Solow Residual – ويعتمد فيها معدل التغير التكنولوجي في الأجل الطويل علي المعلمات الأساسية للنموذج مثل معدلات الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ومعدل النمو السكاني. وقد ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبالتالي فإن تلك النماذج تعزز من دور السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة الاستثمارات في تكوين رأس المال البشرى، وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الصناعات كثيفة المعرفة، مثل برامج الحاسوب والاتصالات (Meier, 2000)، (Todaro, et al., 2010).

ويلاحظ أن نماذج النمو الداخلي تتشابه كثيراً في هيكلها مع النماذج النيوكلاسيكية، فهي تتفق معها في التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشرى لتحقيق النمو السريع في العالم النامي، ولكنها تختلف بدرجة كبيرة عنها في الافتراضات والاستنتاجات، فقد أسقط نموذج النمو الداخلي افتراض تناقص الغلة النيوكلاسيكى، وأن هناك تزايد غلة للعمل ورأس المال، وبالتالي فإن زيادة الاستثمار في رأس المال المادي والبشرى[45]، يمكن أن تحدث الوفورات الخارجية والتحسينات الإنتاجية (Lipsey, et al., 1999). كما توصلت إلى أن استمرار زيادة فجوة الدخل بين الدول الفقيرة والدول الغنية، لا ترجع إلى العوامل التي ذكرتها النظريات التقليدية، وإنما لمجموعة من العوامل تتعلق بشكل كبير برأس المال البشرى كالتعليم والبحث والتطوير (R&D) والخدمات الصحية وحماية الحقوق الفكرية (Thirlwall, 2000).

وإجمالاً يمكن القول إن تلك النظرية قد استبعدت تماما أن يتحدد النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمتغيرات خارجية، وركزت على أهمية رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو، ولعل أبرز نماذج النمو الداخلي، لبول رومر (Romer, 1986) [46]، وروبرت لوكاس (Lucas, 1988)[47]، اللذان اوضحا دور قناتين رئيستين

---

[45] من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية، وكل ما يتعلق بزيادة إسهام العنصر البشري في العملية الإنتاجية.

[46] الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 2018.

[47] تعتبر أفكار نظرية النمو الداخلي ليست بالجديدة فمعظم الاقتصاديين – ما عدا المرتبطين جذرياً بالنموذج النيوكلاسيكى – اعتقدوا أن الاستثمار ضروري للنمو طويل الأجل. وقد بدأت فكرة أن عملية التقدم التكنولوجي يمكن ان تحدد بواسطة العمل الداخلي للاقتصاد – فكرة

للنمو هما رأس المال البشري والمعرفة، وأن هناك آثار خارجية ايجابية Positive Externalities مصاحبة لتكوين رأس المال البشري – تعليم، تدريب – والبحوث والتطوير. كما تعتبر دراسة روبرت بارو (Barro, 1996)، من أهم الدراسات المتعلقة بنظرية النمو الحديثة التي أضافت عوامل أخرى كالسياسة التجارية ومدى الانفتاح على العالم الخارجي – الصادرات والواردات – والاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي ونظم الشفافية والمساءلة القانونية واستقلال القضاء.

وتنتقد تلك النظرية على أساس أنها مازالت تعتمد على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالباً ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم النامي. كما أنها ركزت بشدة على محددات معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وأهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط.

تاسعاً: نظرية فشل التنسيق

ظهرت في التسعينيات، بعض الاتجاهات التي لم تعد تنظر للتنمية على أنها عملية تراكم رأسمالي في المقام الأول، وإنما بوصفها عملية تغيير تنظيمي Process of Organizational Change. فقد أرجعت سبب تأخر الدول النامية عن الدول المتقدمة إلى عوامل أخري غير اختلاف مستويات رأس المال سواء المادي أو حتى البشرى، فقد يكون المزيد من رأس المال مفيداً للدول النامية، إلا أنه قد لا يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي. وحتى المساعدات المالية التي تعطى لتلك الدول قد لا تؤدى إلى نتائج جيدة خاصة في ظل حكومات لا توجه تلك المعونات إلى الاستخدام الكفء (World Bank Policy, 1998).

والفكرة الأساسية في نظرية فشل التنسيق Theory of Coordination Failure، أن السوق قد يفشل في تحقيق التنسيق Coordination بين الأنشطة التكميلية Complementary Activities. وبمعنى أدق فإن الأفراد والشركات في سعيهم لتحقيق التوازن لا يستطيعوا التنسيق بين التوازنات المتعددة للأخرين. وتعتبر المؤسسات غير الكفء Inefficient Institutions، وضعف الاستثمار في البحث والتطوير من أمثلة فشل التنسيق (Hoff, et al., 2000). ولعلاج تلك المشكلة أوصى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول النامية – في الفترة ما بين عام 2005 وحتى 2015 – بضرورة عمل دفعة قوية في الاستثمارات في رأس المال البشرى والبنية التحتية والإدارة العامة Public Administration، وذلك في سبيل الخروج من مصيدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة (UNDP, 2005).

ويُعد ذلك الموضوع من الموضوعات غير التقليدية التي تركز على التكامل الاستراتيجي Strategic Complementary في قرارات الاستثمار (Todaro, et al., 2010)، وقد أثيرت تلك القضية لأول مرة على يد الاقتصاديان روزنشتين-رودان (Rosenstein-Rodan, 1943)، ونيركس (Nurkse, 1953)، فقد أكدا على ضرورة

النمو الداخلي – عام 1957 على يد نيكولاس كلدور (Kaldor, 1957). الذي تحدث أيضاً عن أن التقدم التكنولوجي يستلزم تراكم رأسمالي واستحالة تحقق أحدهما بدون الآخر.

تدخل الدولة لحل مشكلة فشل التنسيق من خلال محاولة الوصول للمستوى الأمثل للتنسيق عن طريق أسلوب الدفعة القوية Big push بقيادة القطاع العام والاستثمارات الضخمة، التي يمكن أن تحقق التكامل بين بقية قطاعات الاقتصاد[48].

وإجمالاً يمكن القول إن نظرية فشل التنسيق لم تعد تنظر للتنمية على انها عملية تراكم رأسمالي في المقام الأول وإنما بوصفها عملية تغيير تنظيمي Process of Organizational Change، فالتراكم الرأسمالي ضروري ولكنه غير كاف، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية طبقاً لأحدث نظريات تنمية تنطوي على نمو اقتصادي (Growth) إضافة إلى تغير (Change)، وهما محوران أساسيان لأي استراتيجية للتنمية. إذن، قدمت نظرية فشل التنسيق بعض الدروس المهمة لصانعي السياسات، فهي تسلط الضوء على مشكلات فشل السوق Market Failure، التي تتطلب التدخل الحكومي، للتأكد من أن عديد من الأشياء تعمل معاً بشكل جيد في نفس الوقت. بيد أنه يعاب عليها التركيز المفرط على التدخل الحكومي، الذي قد يكون غير فعالاً من ناحية، ويمكن أن يختار سياسات سيئة تدفع الاقتصاد إلى توازن سيء Bad Equilibrium من ناحية أخرى. كما أن تلك النظرية لم توضح تفصيلاً ما هيه السياسات المتبعة من الحكومة لتنسيق الاقتصاد (Hoff, et al., 2000).

الخلاصة

- ركزت مختلف نظريات النمو والتنمية بدءاً من الفكر الاقتصادي التقليدي إلى الفكر الحديث بشكل عام على أهمية التراكم الرأسمالي Capital Accumulation. وعلى الرغم من أن بعض منظري وعلماء تلك النظريات قد أقروا بوجود عوامل أخرى تضاف إلى التراكم الرأسمالي وتؤثر على عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنهم أكدوا في النهاية على أن التراكم الرأسمالي هو لب وأساس عملية التنمية الاقتصادية.

- أخذت نظريات النمو والتنمية اتجاهاً جديداً خلال فترة التسعينيات، فقد أثبتت نظرية فشل التنسيق أن النمو في رأس المال – التراكم الرأسمالي – سواء المادي أو حتى البشرى لا يضمن بالضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة، وأن الحل يكمن في ضرورة التركيز على كيفية استخدام رأس المال بشكل كفء في الاقتصاد. فالهدف النهائي للتنمية الاقتصادية يتجاوز تحقيق النمو في (ن.م.ج) أو حتى نصيب الفرد منه، فهو إضافة إلى ذلك يحتاج إلى ما يعرف بالتغير التنظيمي أو المؤسسي، وضرورة التدخل الحكومي لتحريك الاقتصاد إلى التوازن المفضل.

- أخذت المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في الفترة الأخيرة أبعاداً مختلفة، فقد تضمنت اعتبارات كثيرة منها اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وبشرية بما يعرف بالتنمية المستدامة، تلك التي تتطلب العمل على تحقيق احتياجات الجيل الحالي دون المساس بمتطلبات الاجيال المستقبلية.

[48] لمزيد من التفصيل (Todaro, et al., 2010 pp. 155-188).

- اختلفت نظريات النمو والتنمية حول أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فمنهم من أيد ذلك التدخل بحجة ضرورة التدخل الحكومي لتعزيز النمو، والأخر منهم عارضه بحجة أن تدخل الدولة ينتج عنه تشوهات سعرية، وسوء تخصيص الموارد، وانتشار الفساد. والحقيقة أن الدول النامية تحتاج إلى تعزيز دور القطاع الخاص مقابل تقليص التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، ولا يعنى ذلك غياب دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتوقفها عن لعب الدور التنموي، وإعطاء الدفة للقطاع الخاص وحده في قيادة النمو الاقتصادي، فمهمة تحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن تركها للأسواق وحدها، بخاصة في المراحل الأولى للتنمية في تلك الدول.

- لا توجد نظرية شاملة وكاملة، تمكن صانعي السياسات من السير على خطاها للوصول إلى معدلات نمو مرتفعة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فلا توجد نظرية واحدة للتنمية الاقتصادية يمكن لأي دولة نامية أن تسير على دربها، فكل دولة لها تجربتها الخاصة بها، بناءً على احتياجاتها وظروفها، ومن ثم فإن تصميم سياسات التنمية يحتاج إلى اعتبارات كثيرة منها اعتبارات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية وغيرها.

المراجع العربية

إبراهيم العيسوي. (2000). التنمية في عالم متغير. القاهرة: دار الشروق.

زكى رمزي. (1986). التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية. القاهرة: دار المستقبل العربي.

سهير حامد. (2007). إشكالية التنمية في الوطن العربي. عمان: دار الشروق.

سيد شوربجي عبد المولى. (1989). الفكر الاقتصادي عند بن خلدون، الأسعار والنقود: دراسة تحليلية. الرياض: إدارة الثقافة والنشر.

شوقي أحمد دنيا. (1993). علماء المسلمين وعلم الاقتصاد: بن خلدون (مؤسس علم الاقتصاد). مكة المكرمة: دار معاز للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن أحمد يسرى. (2001). دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي. الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبد الرحمن أحمد يسرى. (2003). تطور الفكر الاقتصادي. الإسكندرية: الدار الجامعية.

عبد الرحمن أحمد يسرى. (2006). إسهام عبد الرحمن بن خلدون في الفكر الاقتصادي: عرض وتحليل وتقويم. دراسات اقتصادية إسلامية، 7-63.

عبد الرحمن بن محمد بن خلدون. (2004). مقدمة ابن خلدون - الجزء الأول. (عبد الله محمد الدرويش، المحرر) دمشق: دار يعرب. تم الاسترداد من http://saaid.net

عبد العظيم حمدي. (2007). السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر والإسلامي. الإسكندرية: الدار الجامعية.

ماجد بن صالح بن مشعان الموقد. (5 1, 2014). وسائل معالجة الفقر في العهد النبوي: أهل الصفة أنموذجا. رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، كلية الشريع، قسم الاقتصاد الإسلامي. تم الاسترداد من www.alukah.com.

محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، وعلى عبد الوهاب نجا. (2007). التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية. الإسكندرية: قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

محمد عبد العزيز عجمية، ومحمد على الليثي. (2004). التنمية الاقتصادية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

محمد علي الليثي. (2005). التنمية الاقتصادية (مفهومها – نظرياتها – سياساتها). الإسكندرية: الدار الجامعية.

محمد فتحي صقر. (1988). تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي. مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية.

محمد مدحت أبو النصر. (2007). إدارة وتنمية الموارد البشرية. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

نعمة الله نجيب. (2000). أسس علم الاقتصاد، مؤسسات. الإسكندرية: شباب الجامعة.

المراجع الانجليزية

Barro, R. J. (1996). Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study. National Bureau of Economic Research. Cambridge: NBER Working Paper 5698.

Brundtland. (1987). The World Commission on Environment and Development: Our Common Future. United Nations.

Chenery, H. B. (1982). Industrialization and Growth: The Experience of Large Countriest. World Bank. Washington, D.C., U.S.A: World Bank staff working papers.

Clunies-Ross, A., Forsyth, D., & Huq, M. (2009). Development Economics (First ed.). London: McGraw-Hill.

Cobb, C. W., & Douglas, P. H. (1928, March). A Theory of Production. The American Economic Review, 18(Supplement, Papers and Proceedings of the Fortieth Annual Meeting of the American Economic Association), 139-165. Retrieved from http://www.jstor.org

Domar, E. D. (1947, March). Expansion and Employment. The American Economic Review, 34-55. Retrieved from http://www.jstor.org

Froyen, R. T. (2009). Macroeconomics: Theories and policies (Ninth ed.). New jersey: Pearson Education, Upper Saddle River.

Haller, A.-P. (2012). Concepts of Economic Growth and Development, Challenges of Crisis and of Knowledge. Economy Transdisciplinarity Cognition, 15, 66-71.

Harrod, R. F. (1939, March). An Essay in Dynamic Theory. The Economic Journal, 14-33. Retrieved from http://www.jstor.org

Hein, S. (1992, April). Trade Strategy and the Dependency Hypothesis: A Comparison of Policy, Foreign Investment, and Economic Growth in Latin America and East Asia. Economic Development and Cultural Change, 495-521. Retrieved from http://www.jstor.org

Higgins, B. (1993). Economic Development: Problems, Principles & Politicies. New Delhi: Universal Book Stall.

Hirschman, A. (1958). The Strategy of Economic Development. New Haven: Yale University Press.

Hoff, K., & Stiglitz, J. E. (2000, December). Modern Economic Theory and Development. Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective, pp. 389–485.

IMF. (2015). The International Monetary Fund (IMF) and the Millennium Development Goals. Retrieved Dec 2015, from International Monetary Fund: https://www.imf.org/external/np/exr/facts/mdg.htm

Kaldor, N. (1957, December). A Model of Economic Growth. Economic Journal, 67, 591-624.

Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest, and Money. New York: Macmillan Cambridge University Press.

Lewis, W. A. (1954, May). Economic Development with Unlimited Supplies of Labour. The Manchester School, 22, 139-191.

Lipsey, R. G., Courant, P. N., & Ragan, C. T. (1999). Economics (Twelfth ed.). New York3: Addison-Wesley.

Lucas, R. (1988). On the Mechanics of Economic Development. Journal of Monetary Economics, 3-42.

Malthus, T. (1798). An Essay on the Principle of Population, . London: J. Johnson, in St. Paul's Church-Yard.

Marshall, A. (1920). Principles of Economics (Eighth ed.). London: Macmillan and Co.

Marx, K. (1867). Capital: A Critique of Political Economy. Moscow: Progress Publishers.

Meade, J. E. (1961). A Neoclassical Theory of Economic Growth. London: Allen and Unwin.

Meadows, D. H., Meadows, D. L., Randers, J., & Behrens, W. W. (1972). The Limits to Growth. NEW YORK: Universe Books.

Meier, G. M. (1984). Leading Issues in Economic Development (Fourth ed.). New York: Oxford University Press.

Meier, G. M. (2000, December). The Old Generation of Development Economists and the New. (G. M. Meier, & j. E. Stiglitz, Eds.) Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective, pp. 13-50.

Nurkse, R. (1953). Problems of Capital formation in Underdeveloped Countries. Studies: An Irish Quarterly Review, 42, 467-470. Retrieved from http://www.jstor.org

Ricardo, D. (1817). Principles of Political Economy and Taxation. London: Everyman.

Robbins, L. (1968). The Theory of Economic Development in the History of Economic Thought. London: Macmillan and CO LTD.

Romer, D. (2012). Advanced Macroeconomics (Fourth ed.). New York: McGraw-Hill.

Rosenstein-Rodan, P. N. (1943). Problems of industrialisation of Eastern and South-Eastern Europe. The Economic Journal, 53, 202–211.

Rostow, W. W. (1960). The stages of economic growth : A Non-Communist manifesto (Third ed.). New York: Cambridge university press.

Schumpeter, J. A. (1939). Business Cycles: A Theoretical, Historical and Statistical Analysis of the Capitalist Process. New York: McGraw-Hill Book Company.

Schumpeter, J. A. (1954). History of Economic Analysis. Allen & Unwin.

Shafaeddin, M. (2000). What did Frederick list actually say? Some Clarifications on the Infant. United Nations Conference on Trade and Development. Geneva: UNCTAD.

Solow, R. M. (1956, Feb.). A Contribution to the Theory of Economic Growth. Quarterly Journal of Economics, 70, 65-94. Retrieved from http://links.jstor.org

Swan, T. W. (1956). Economic Growth and Capital Accumulation. The Economic Record, 32(2), 334-361.

Thirlwall, A. P. (2000, September). Alternative Approaches to the Analysis of Economic Growth: Based on Lectures given at the National University of Mexico. Mexico City, Mexico, Mexico.

Thirlwall, A. P. (2003). Growth and Development, with special refernce to developing economics (Seventh ed.). Houndmills: Palgrave Macmillan.

Todaro, M., & Smith, S. (2010). Economic Development (Eleventh ed.). Addison-Wesley Publishing company.

UNDP. (1990). Human Development Report. New York: United Nations Development Programme (UNDP), Oxford University Press.

UNDP. (2005). UN Millennium Project - Investing in Developdevelopment: A practical plan to achieve the Millennium Development goals. London: United Nations Development Programme (UNDP), Earthscan.

WB. (2000). Entering the 21st century—World development report 1999/2000. New York: Oxford University Press.

Wikipedia. (2015, 11 2). Market fundamentalism. Retrieved from Wikipedia, The Free Encyclopedia: https://en.wikipedia.org/wiki/Market_fundamentalism

World Bank Policy. (1998). Assessing Aid: What Works, What Doesn't, and Why. New York: Oxford University Press.

صدر عن هذه السلسلة :

1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز

2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)

3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين

4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عمادالامام

5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع

6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي

7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع

8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي

9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام

10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي

11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا

12 - دور التجارة العربية البينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر

13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي

14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
اعداد : أ.د. ماجد خشبة ، تحرير : د. عدنان وديع

16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير : د. أحمد طلفاح

17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئيا : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز

18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر

19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي

20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز

21 - مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز

22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر

23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع

24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل

25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي

26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلقاسم العباس

27 - الديموقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبدالقادر علي

28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ .منى بسيسو

30 - الاصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د .عباس المجرن

31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د .وشاح رزاق

32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د .وشاح رزاق
د .إبراهيم أونور
د .وليد عبد مولاه

33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د .محمد إبراهيم السقا

34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د .أحمد الكواز

35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبدالقادر علي

36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزّاق

37 - إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز

38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبدمولاه

39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. آلان بيفاني

40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز

41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. إبراهيم أونور

42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية
إعداد: د .وليد عبد مولاه

43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية
إعداد: د . بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق

44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟
إعداد: د . أحمد الكواز

45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية
إعداد: د . حسين الطلافحه

46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية
إعداد: د . حسين الطلافحه

47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية
إعداد: د . وليد عبدمولاه

48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت
إعداد: د . ايهاب مقابله

49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية
إعداد: د . فهد الفضالة

50 - التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي
إعداد: د . نواف أبو شمالة

51 - وكالات التصنيف الائتماني: عرض وتقييم
إعداد: د . أحمد الكواز

52 - دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني
إعداد: د . إيهاب مقابله

53 - واقع المخاطر الإجتماعية في الجمهورية اليمنية
إعداد: د . محمد باطويح د. فيصل المناور

54 - تجارب تنموية رائدة - ماليزيا نموذجاً
إعداد: د. فيصل المناور د .عبدالحليم شاهين

55 - Small and Medium Enterprises in Lebanon: Obstacles and Future Perspectives
Issue: Omar Malaeb

56 - مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها
إعداد: د. إيهاب مقابله

57 - بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية
إعداد: د. فيصل المناور
أ. منى العلبان

58 - الدور التنموي للسياسات الصناعية الحديثة في ضوء الممارسات الدولية الرائدة: متطلب التحول الهيكلي لاقتصادات الدول العربية
إعداد: د. نواف أبو شماله

59 - التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقاربة في الاقتصاد السياسي
إعداد: د. فيصل المناور
أ. منى العلبان

60 - تطوّر الإنتاجية ومساهمتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. محمد لزعر

61 - تطوير المؤسسات العربية من منظور اقتصاد المعرفة
إعداد: د. علم الدين بانقا
د. محمد عمر باطويح

62 - الإصلاح الإداري مدخلاً لتصويب المسار التنموي : تجارب دولية
إعداد: أ. عمر ملاعب

63 - مخاطر الهجمات الالكترونية (السيبرانية) وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. علم الدين بانقا

64 - دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية
إعداد: د. إيهاب مقابله

65 - الدوافع والاحتياجات المهنية حسب مدركات المتدربين المشاركين في البرامج التدريبية بالمعهد العربي للتخطيط
إعداد: د. فهد الفضالة

66 - أهمية تطوير مناهج وأساليب التعليم والتعلّم بالنسبة للعملية التنموية - مع التركيز على منهج مونتيسوري
إعداد: أ. نبيله بيدس

67 - دور مؤسسات العمل العربي المشترك والمؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية في الحد من الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية - نظرة تحليلية
إعداد: د. نواف أبو شماله

68 - مؤشرات تقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر: دراسة تطبيقية لحالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"
إعداد: أ.د. إيهاب مقابله
أ. محمد عواوده

69 - تقييم فعالية تطبيقات سياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة في الدول العربية: إسقاطات على تداعيات أزمة كوفيد - 19 على أسواق العمل
إعداد: د. محمد عمر باطويح
أ. مريم بوزبر

70 - العدالة الاجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية: دراسة في السياق العربي المقارن مع الاستئناس بالتجربة الماليزية
إعداد: أ. إسماعيل قادير

71 - **The Importance of Arab Parents' Perspective in Shaping and Developing ECE Methodologies to Increase Economical Efficiency and Social Consistency: The Montessori Method of Education**

Issue: Nourhan Zehnie

72 - فعالية دور سياسات سوق العمل في الدول العربية: إسقاطات على تداعيات أزمة كوفيد - 19
إعداد: د. نواف أبو شماله

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965) 24843130 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: